الأمم المتحدة

A/60/PV.99

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٩٩**

الجمعة، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

البند ١١٦ من **جدول الأعمال** (تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

تقرير الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة (A/60/999)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): فيما يتعلق بالبند ١١٦ من جدول الأعمال، معروض على الجمعية العامة مشروع قرار يرد في الفقرة ٤٢ من تقرير الفريق العامل المخصص.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار، المعنون ''تنشيط الجمعية العامة''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٨٦/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن خالص شكري للسفير عبد الله الصايدي ممثل اليمن وللسفيرة سولفيغا سيلكالنا ممثلة لاتفيا، الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص، اللذين أدارا باقتدار شديد مناقشات الفريق العامل ومفاوضاته المعقدة. وإنني لمتأكد من أن أعضاء الجمعية العامة يشاركونني الإعراب عن صادق تقديرنا لهما.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان، الذي يود أن يتكلم تعليلا للموقف بعد اتخاذ القرار.

السيد أوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي الرئيس، فضلا عن تقديري للرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة – السفيرين الصايدي وسيلكالنا – على الجهود الرائعة التي بذلاها للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد التقرير (A/60/999) وعلى التوصل الآن، بفضل جهودكم، سيدي، إلى اعتماد مشروع القرار.

وتؤمن اليابان بأن وجود جمعية عامة قوية وذات صلة وثيقة بالواقع يخدم مصالحنا المشتركة. وبالتالي شاركنا مشاركة نشطة في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-49341 S (A)

ويرى وفدي أنه ينبغي الترحيب بمشاركة جميع الأطراف المهتمة في تلك الممارسات. ونشعر بأننا مضطرون لنذكر أننا لاحظنا أوجه اختلال في إحدى مراحل مناقشاتنا.

كما أود أن أشير إلى أننا ظللنا نناقش هذا البند من جدول الأعمال – ''تنشيط أعمال الجمعية العامة'' – كل عام من الأعوام الخمسة عشر الماضية. وقد أحرزنا بعض التقدم الحقيقي خلال تلك العملية، الذي ينبغي أن نشعر حياله بالاعتزاز الشديد. ولكن هناك مبدأ في مجال الاقتصاد يعرف بمبدأ تناقص العائدات. وينبغي أن نعترف بأن ثمار هذه المسألة، بالرغم من الكمية الهائلة من الوقت والموارد التي نكرسها لها أخذت تصبح أكثر هامشية، وبأننا نعكس صورة سلبية للجمعية العامة. وبالتالي يود وفدي أن يقترح أن نبدأ النظر في جعل هذه الممارسة تجري مرة كل عامين في الجولة المقبلة للمناقشات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): إن معالجة ذلك الاقتراح سيتولاها خلفي، وممثل اليابان. وفي غضون ذلك نحيط علما باقتراحكم.

ومرة أخرى أشكر الرئيسين المشاركين، اللذين أنجزا عملا كبيرا وأسهما في التوصل إلى قرار بتوافق الآراء – وهو أمر نشعر جميعا بالامتنان عليه.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١١٦ في جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسة ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/60/984)

مشروعا القرارين (A/60/L.62 و A/60/L.63)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ننتقل أولا إلى تقرير الأمين العام المعنون ''ترتيبات لإنشاء صندوق بناء السلام'' (A/60/984) وإلى مشروع القرار A/60/L.63، المعنون ''صندوق بناء السلام''.

قبل أن نمضي شوطا في مناقشتنا، أود أن أستشير أعضاء الجمعية بغرض الشروع فورا في النظر في مشروع القرار A/60/L.63. وفي ذلك الصدد، نظرا لأن مشروع القرار لم يعمم إلا في وقت سابق من هذا اليوم، سيكون من الضروري التنازل عن الحكم ذي الصلة من المادة ٧٨ من النظام الداخلي، التي تنص على ما يلي:

> ''لا يجوز، كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أي جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد الجلسة''.

ما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الجمعية توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/60/L.63.

أود أن أبلغ الجمعية بأن البلدان التالية قد أصبحت من مقدمي مشروع القرار A/60/L.63: الأرجنتين، إسبانيا، إندونيسيا، أنغولا، أيسلندا، باكستان، بلغاريا، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، تركيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، زامبيا، سري لانكا، السلفادور،

سلوفاكيا، شيلي، غانا، غواتيمالا، فيجي، قبرص، كندا، لكسمبرغ، موريشيوس، اليونان.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/60/L.63، المعنون ''صندوق بناء السلام''.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/60/L.63؟

اعتُمد مشروع القرار A/60/L.63 (القرار ٦٠/٢٨٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا، الذي يود أن يتكلم تعليلا للموقف بعد اتخاذ القرار.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): ترحب تركيا ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام (A/60/984) عن الترتيبات المتعلقة بإنشاء صندوق بناء السلام. ولا شك أن احد الانجازات التاريخية لبرنامج إصلاح الأمم المتحدة هذا العام كان إنشاء لجنة بناء السلام. وترافق مع ذلك الانجاز إنشاء مكتب لدعم بناء السلام وصندوق لبناء السلام. وجميعا نعلم أن بناء السلام الفعال يتطلب دعما ماليا مضمونا. ومن المتوقع أن يولد صندوق بناء السلام ذلك الدعم وأن يضمن الإفراج الفوري عن الموارد اللازمة لإطلاق أنشطة بناء السلام. وبذلك سيضطلع الصندوق بدور حاسم في نجاح جهود الإنعاش بعد انتهاء الصراع، وخاصة في القارة الأفريقية.

وإدراكا لهذه الأهمية الجوهرية، قدمت الحكومة التركية تبرعا طوعيا بمبلغ ٠٠٠ ٨٠ دولار لصندوق بناء السلام. ومما سر تركيا حقا أنها قدمت مشروع القرار المعنون ''صندوق بناء السلام''، وستواصل تقديم دعمها الكامل لجميع جهود بناء السلام في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري لتبرع تركيا لصندوق بناء السلام.

تنتقل الجمعية العامة الآن إلى مشروع القرار A/60/L.62، المعنون ''استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب''.

نحن نجتمع هنا اليوم للبت في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن شأن تلك الاستراتيجية، إذا اعتمدت، أن تؤكد من جديد على قوة الدور الذي تضطلع به الجمعية العامة في أعمال مكافحة الإرهاب. وذلك أمر حتمي، إذ أن آفة الإرهاب تؤثر علينا جميعا.

وتشكل الاستراتيجية الأساس لوضع خطة عمل محددة لمعالجة الظروف المؤدية إلى الإرهاب، ولمنع الإرهاب ومكافحته، واتخاذ التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول، وتعزيز دور الأمم المتحدة، وضمان احترام حقوق الإنسان.

وسيشكل مشروع القرار الذي نحن بصدده أساسا لمزيد من البناء والتطوير لدور الجمعية العامة. وستدرس الجمعية في دورتها الثانية والستين التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، وستنظر في استكمالها للاستجابة إلى بيئة متغيرة.

يجب أن تظل الاستراتيجية إذن وثيقة حية. وعلى الجمعية، لدى نظرها في الاستراتيجية، أن تراعي أن العديد من التدابير يمكن تنفيذها فورا. وإذا كان بعضها سيتطلب عملا دؤوبا خلال السنوات القليلة المقبلة، فالبعض الآخر أهداف ومهام طويلة الأجل.

لقد أصبح لزاما علينا، نحن أعضاء الجمعية العامة، بفعل عاملين، اتخاذ إجراء حاسم للتكاتف حول استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. أولهما هو الولاية الواضحة التي أناطنا بها قادتنا في نتائج مؤتمر القمة العالمي

لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠). وثانيهما يتمثل في حقيقة الإرهاب – في استمرار دلائله المأساوية العنيفة بجميع صورها. وباتخاذنا إجراء حاسما اليوم، واعتمادنا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، سنبعث مرة أخرى برسالة قوية مفادها أن الجمعية العامة ممثلة في أعضائها على استعداد للاضطلاع بمسؤوليتها عن العمل، وفقا لروح الميثاق، للتصدي لخطر عالمي متزايد. وسوف ندلل بصورة ملموسة على أن الجمعية العامة قادرة على اتخاذ إجراء حازم بشأن واحد من أخطر التهديدات التي تواجه أمننا المشترك والفردي. ولهذا، فإننا ندين لمئات الآلاف من الناس الذين عانوا، مباشرة أو بشكل غير مباشر، على مر السنين من آثار الإرهاب بجميع صوره.

إنني أحث الأعضاء على اعتماد الاستراتيجية بالإجماع. وبذلك، سنعزز الولاية المنوطة بالجمعية العامة. وعلينا أن نقف وقفة رجل واحد لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. وكلُّنا ندرك المسائل المثيرة للجدل التي طبعت المناقشة بشأن الإرهاب لفترة طويلة. والاستراتيجية لا تروم تفادي تلك الخلافات أو إيجاد حل لها، بل تسعى لمعالجتها بناء على صياغة متفق عليها فعلا. وتسلم بأهمية وحساسية هذه المسائل التي علينا مواصلة مناقشتها في المحافل ذات الصلة، لا سيما في هذه الجمعية العامة.

هناك بعض المسائل المهمة المتصلة بالنص التي أود التأكيد عليها مرة أخرى. بادئ ذي بدء، من المهم الاستفادة من إدانتنا المتواصلة والصريحة والقوية للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيّا كان مرتكبوه وحيثما ارتُكب وأيّا كانت أغراضه، باعتباره يمثِّل واحدا من أشد الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ثانيا، لقد وضعنا تصورا لمسألة الظروف المؤدية لانتشار الإرهاب وكشفنا ملابساتها. ومن الحيوي لعملنا المشترك أن نعالج تلك الظروف بصورة جدية وشاملة.

ثالثا، تشكل القدرة الوطنية القوية حجر الزاوية لكل جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وينبغي لنا جمع كل الأطراف الفاعلة بغية تعزيز قدرات الدول كافة على تأمين أراضيها . ولدى الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، والدول الأعضاء كافة، أدوار تضطلع بها. رابعا، يتعين علينا التحلي بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب. وقد خصصنا فرعا كاملا لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون على كل من الصعيدين الوطني والدولي.

خامسا، علينا كذلك ضمان أن تتماشى أي إجراءات تتخذ لمكافحة الإرهاب مع جميع الالتزامات المنوطة بنا بموجب القانون الدولي. وأخيرا، تحدد خطة العمل عددا من التدابير العملية والتنفيذية بغية تعزيز ما نبذله من جهود لمكافحة الإرهاب. ومن ضمن هذه التدابير دعوة الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة إلى زيادة جهودها وتعزيز ما تتخذه من تدابير لمكافحة الإرهاب في عدد من المجالات المحددة.

وإن مشروع القرار المطروح خير ما توصلت إليه أنا والرئيسان المشاركان لي، في محاولتنا التوصل إلى توافق للآراء بشأن استراتيجية لمكافحة الإرهاب. لقد صيغ النص صياغة مُحكمة وتم تفحص مفرداته بشكل دقيق. ولا يوجد وفد من الوفود في هذه القاعة حصل على كل ما يريد من هذا القرار. فبينما استزاد بعضكم ما يبغيه من القرار، استنقصه البعض الآخر. غير أن النص، في رأينا، متوازن. فلنوحد الآن كلمتنا حول هذه الاستراتيجية ونقوم بتدشينها في جزء رفيع المستوى من الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في وقت لاحق من هذا الشهر. ولنشرع حينئذ في تنفيذها.

أود اختتام كلمتي بالإعراب عن شكري للسفيرين منون، ممثل سنغافورة، ويانييز – بارنويفو، ممثل إسبانيا،

ولفريقيهما الرائعين، على ما أظهروه من روح القيادة. فبدون جهودهم الدؤوبة والممتازة والملتزمة، ما كنا أبدا لنحقق ما حققناه اليوم. وأود أن أشكر كذلك الأمين العام على ما قدمه لجهودنا من دعم وإلهام. إننا ندرك عمق وكثافة العمل الذي قام به الأمين العام وزملاؤه في الأمانة العامة بشأن هذه المسائل الصعبة. وأخيرا، أعرب عن جزيل شكري لكم، أنتم الدول الأعضاء. فبدون مساهماتكم، وما أظهرتموه من مرونة وروح المسؤولية، ما كانت لدينا اليوم استراتيجية نعتمدها.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/60/L.62 فيما يتصل بمشروع القرار A/60/L.62، أود أن أعطي الكلمة لممثل الأمانة العامة.

السيد تشن (وكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالانكليزية): فيما يتصل بمشروع القرار A/60/L.62، أود أن أسجل في المحضر البيان التالي عن الآثار المالية المترتبة في الميزانية بالنيابة عن الأمين العام.

بموجب الفقرة ٥ من الجزء ثالثا مرفق مشروع القرار، تقرر الجمعية العامة ما يلي:

> ”الترحيب باعتزام الأمين العام إضفاء الطابع المؤسسي، في حدود الموارد المتاحة، على فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب داخل الأمانة العامة، بهدف كفالة التنسيق والاتساق عموما في جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة“.

لإضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل، سيتم إنشاء عملية صغيرة للدعم في المكتب التنفيذي للأمين العام. وفي ذلك الصدد، من المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات التي سيلزم تكبدها ٠٠٠ ٤٨١ دولار في عام ٢٠٠٧، وذلك لتغطية تكلفة ثلاث وظائف، وتكاليف التشغيل ذات الصلة.

وتدعو الفقرة ٥ تدعو إلى إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل في حدود الموارد المتاحة. ومن الجدير بالذكر في ذلك الصدد، أن الجمعية العامة وافقت، في الفقرة ٤٥ من قرارها ٢٤٩/٥٤، في دورتها الرابعة والخمسين، على ملاحظة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن الإشارة إلى ”الموارد المتاحة “، أكدت فيها اللجنة مسؤولية الأمانة العامة عن إبلاغ الجمعية بشكل كامل ودقيق عن مدى توافر الموارد الكافية لتنفيذ أي نشاط جديد.

وفي حال اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/60/L.62 ، سوف يقدم بيان تفصيلي بالآثار المترتبة في الميزانية إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، يشير إلى الترتيبات الرامية إلى تلبية تلك المتطلبات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تُبت الجمعية الآن في مشروع القرارA/60/L.62 المعنون ”استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب“. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/60/L.62؟

اعتُمد مشروع القرار *A/60/L.62* (القرار ٢٨٨/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للممثلين الذين يودون أخذ الكلمة لشرح الموقف، أود أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت يحدد بمدة عشر دقائق على أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون شرح موقفهم بشأن القرار الذي اتخذ للتو.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): يود وفد بلادي أن يشرح موقفه إزاء مشروع الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب بعد أن تم إقرار هذا المشروع.

تؤكد بلادي، سورية، إدانتها للإرهاب بجميع صوره وأشكاله أياً كان مصدره أو مرتكبوه، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات أم دولا. ولقد كانت سورية من أوائل الدول التي دعت منذ عام ١٩٨٦ إلى عقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب وللتمييز بينه وبين حق الشعوب في تقرير مصيرها والنضال لنيل استقلالها، وذلك بهدف إيجاد أرضية صلبة للتعاون الدولي الحقيقي بين جميع الدول وفي إطار الشرعية الدولية لمكافحة الإرهاب.

إن سورية تدعم وضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب مبنية على مفاهيم واضحة لا لبس فيها أو تأويل، ولا يمكن توظيفها لأغراض سياسية في خدمة أجندة تبريرية لا علاقة لها بمكافحة الإرهاب الحقيقي.

ومنذ بداية أعمال الفريق العامل الذي أنشئ تحت رئاستكم، كان وفد بلادي يدعو دائماً إلى وضع استراتيجية شاملة. ولذلك، فإن سقف طموحنا كان أعلى من ما ورد في المشروع الذي أقر للتو. بمعنى آخر، فإننا نرى أن المشروع وإن كان يحمل في طياته بصمات دولية إيجابية لمكافحة الإرهاب، ما زال قاصراً عن بلوغ السقف الذي كنا نتطلع إليه، ألا وهو سقف محاربة الإرهاب الحقيقي بكل أشكاله، بما في ذلك إرهاب الدولة، وهو أمر لم يعكسه النص التوافقي الذي أقر للتو.

علاوة على ذلك، فإن ما ورد في النص ليس توافقياً بالكامل، فلم يتم التفاوض على هذا النص بين الدول الأعضاء مباشرة، وإنما تم ذلك بالواسطة كما تعرفون، الأمر الذي جعله نصاً غير متوازن وفيه كثير من العيوب والنواقص. ولن ندخل في تفاصيل ملاحظاتنا على هذه الوثيقة، ولكن لا بد من أن نذكر أن أبرز مثالب هذا المشروع في رأينا ورأي الكثير من الوفود أنه لم يضع تعريفاً واضحاً للإرهاب، مما يجعل تطبيق هذه الاستراتيجية رهنا بتفسيرات الدول التي تعكس اختلافات وتباينات واضحة في هذا الصدد بطبيعة الحال.

لقد أكدنا مراراً أن وضع تعريف قانوني للإرهاب شرط لازم لتطبيق هذه الاستراتيجية، وخاصة من جهة التمييز بينه وبين النضال المشروع للشعوب الرازحة تحت الاحتلال من أجل تقرير مصيرها والكفاح لنيل استقلالها.

لقد شهد العالم منذ أسابيع قليلة تلك الهمجية الإسرائيلية الإرهابية التي صاحبت عدوانها على لبنان وفلسطين، مما أدى إلى مقتل المئات من الأبرياء، أغلبهم من الأطفال والنساء والمدنيين. وعدم وجود تحديد واضح لإدانة إرهاب الدولة سيُفقِد هذه الوثيقة مصداقيتها. كما أن معالجة جذور الإرهاب تعتبر شرطاً لازماً لنجاح أي استراتيجية.

إن سورية تتعاطف مع ضحايا الإرهاب، سواء أكانوا ضحايا إرهاب الأفراد أم إرهاب الدول. ولكن ما يؤسف له أن عدة تعديلات قدمت لتضمين ضحايا إرهاب الدولة ضمن قائمة ضحايا الإرهاب بشكل عام لم تجد طريقا إلى مشروع القرار. ولم تطلب سورية التصويت على مشروع القرار حرصاً منها على الانضمام إلى توافق الآراء في ظل رئاستكم التي شهد الجميع بأنها كانت رئاسة نزيهة وأفضت إلى الكثير من النتائج الإيجابية بالنسبة لعمل الجمعية العامة. ولم تطلب سورية التصويت رغم اقتناعها بأن هناك ثغرات عديدة في المشروع لا تعكس مصالح جميع الدول. ولكن انضمامنا إلى توافق الآراء هذا إنما يؤكد إصرارنا الكامل على مكافحة الإرهاب من خلال التوافق الدولي والعمل الدولي الشامل.

إن فهمنا هو أن تطبيق الاستراتيجية الشاملة الواردة في مشروع القرار لا يمس حق الشعوب في تقرير مصيرها والكفاح لنيل استقلالها، وهو حق ضمنته القوانين الدولية، وكذلك قرارات جمعيتنا العامة هذه عدة مرات، واتخذت

هـذه القـرارات بتوافـق الآراء. كمـا أننـا نعتـبر أن هـذه الاستراتيجية لن تشكل بديلاً عن تعريف الإرهاب أو العمل على إنهاء المفاوضات الجارية حول المعاهدة الشاملة لمكافحة الإرهاب.

وما زلنا نعتبر أن الاقتراح السوري الذي قدم منذ الثمانينات لعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب والتمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في النضال من أجل تقرير المصير يجب أن يُولَى الأهمية اللازمة في أسرع وقت ممكن لكي يتبلور مفهوم الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب في قمة دولية تعالج تلك المسألة الهامة في هذه الظروف الحاسمة.

في النهاية، نود أن نثني على العمل الجيد الذي قام به الرئيسان المشاركان، سفيرا إسبانيا وسنغافورة، شاكرين لهما صبرهما. ونتمنى، كما قلنا قبل قليل، أن يتبلور العمل الدولي في المستقبل القريب بعقد مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب.

السيدة نونييث موردوتشي (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، يود الوفد الكوبي أن يثني على الرئاسة الثنائية لهذه العملية، وعليكم شخصيا، سيدي الرئيس، لجهودكم من أجل إكمال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، والتوصل إلى اعتمادها.

إن الجمعية العامة – وهي الهيئة الرئيسية وأكثر الهيئات ديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة – وباستخدام سلطاتها المتعلقة بوضع المعايير، والتأكيد مجددا على دورها في القضايا المتصلة بالسلام والأمن الدوليين – اعتمدت صكا رئيسيا يتعين علينا الآن أن نهتدي به في كفاحنا العالمي ضد آفة الإرهاب التي راح ضحيتها أعداد هائلة من الأرواح البريئة على مر السنين.

بالنسبة لحكومة كوبا وشعبها، تعد مكافحة الإرهاب مسألة ذات اهتمام وأهمية حيويين. وكما هو مدعم بالوثائق على نطاق واسع، ما زلنا – نحن الكوبيين – منذ أكثر من ٤٥ عاما ضحايا أعمال إرهابية لا حصر لها نابعة من شعور بالحقد ورغبات مجنونة لقوة دولية لا تكف عن محاولاتها لوضع نهاية للنظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي اخترناه لأنفسنا في ممارسة حقنا في تقرير المصير والاستقلال. وكانت تكلفة سياسة إرهاب الدولة والتخريب التي وجهتها تلك القوة ضد شعبي باهظة من حيث الأرواح البشرية والخسائر الاقتصادية.

وتؤكد كوبا مجددا رفضها القاطع لجميع أعمال وأساليب وممارسات الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن مرتكبيها وأيا كان من توجه ضده، وفي أي مكان تحدث، وأيا كانت دوافعها، بما فيها الأعمال التي تشترك فيها الدول. والوفد الكوبي، وعيا منه بالمسؤولية الكبرى التي نتحملها جميعا في مكافحة الإرهاب، والتزاما بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى القضاء على هذه الآفة التي يروح ضحيتها أعداد لا تعد ولا تحصى من أرواح البشر كل عام، اشترك بنشاط في عملية المشاورات التي استهدفت وضع الاستراتيجية التي اعتمدناها اليوم.

ومع ذلك، لا بد من تحسين هذه الاستراتيجية في مسيرة تنفيذها مستقبلا، للتغلب على عدد من أوجه القصور والعناصر المثيرة للخلاف وجوانب الغموض التي ما زالت متبقية في النص، بما فيها العناصر التالية.

إن وفد بلادي لا يوافق على الفكرة المعرب عنها في الجملة الأولى من الفقرة ٧، القسم رابعا، من المرفق. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى أن عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يجب أن ينفذ في إطار احترام الولاية المحددة في القرار ١٤١/٤٨. ونذكر بأن إصلاح جهاز حقوق الإنسان ما زال جاريا، وأن مسألة الحضور الميداني لمفوضية حقوق الإنسان لم يتم التفاوض عليها حتى الآن –

وهذه عملية تنطوي على استعراض جميع ولايات ومهام ومسؤوليات المجلس الجديد لحقوق الإنسان.

وبالمثل، وفيما يتعلق بالدعوة الواردة في الفقرة ٣ من نفس القسم، والتي تحث الدول على النظر في قبول اختصاص هيئات رصد حقوق الإنسان، الدولية والإقليمية المعنية، يود وفد كوبا أن يكرر التأكيد على أن هذا القبول يتطلب موافقة معلنة من الدول المعنية، في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة المعترف بها، والقانون الدولي السائد.

وعلاوة على ذلك، يؤسفنا أن النص بصيغته المعتمدة، لا يتضمن تعريفا واضحا ومحددا للإرهاب. ولا شك في أن ذلك سيكون بمثابة حافز يحثنا على التوصل إلى تعريف لهذه الظاهرة في المستقبل، الأمر الذي سيساعد على وضع حد للتلاعب السياسي والمعايير المزدوجة التي تُفسَّر بها هذه الظاهرة في سياقات شتى. وفي هذا الصدد، نلاحظ بعين الارتياح الدعوة إلى حسم القضايا المعلقة المتصلة بالتفاوض على اتفاقية شاملة تتعلق بالإرهاب الدولي، بما في ذلك التعريف القانوني للأعمال التي يشملها صك من هذا القبيل.

وقد اشتركت كوبا في اتخاذ القرار ٢٨٨/٦٠ بتوافق الآراء، تدليلا على التزامها الراسخ بمكافحة الإرهاب والدفاع عن مبدأ التعددية. ويود الوفد الكوبي أن يشدد على القيمة السياسية التي تمثلها النقاط التالية الواردة في الاستراتيجية.

تشمل الاستراتيجية جميع أعمال الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة بوجه خاص. وتعتقد كوبا أن الفقرة ١ من القسم ثانيا من المرفق ''اتخاذ التدابير ... لمنع الإرهاب ومكافحته'' واضحة في هذا الشأن، لأنها بداهة تتضمن التزام الدول بالامتناع عن تنظيم أنشطة إرهابية أو التحريض عليها أو تيسيرها أو المشاركة فيها أو تمويلها أو التشجيع عليها أو التهاون إزاءها. ولا بد من إيلاء انتباه خاص لهذه الفقرة لاحتوائها على لفظة ''المشاركة''، التي تشكل اعترافا واضحا بإرهاب الدولة – وهي فكرة كانت حتى أيام قليلة موضع اعتراض من جانب عدد من الدول، وأساسا تلك التي تلجأ إلى ممارسات من هذا النوع.

وتشير الاستراتيجية إلى عزم جميع الدول على احترام حق الشعوب التي ما زالت تحت السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها. وممارسة ذلك الحق المقدس – الذي هو حق طبيعي متأصل لجميع الشعوب دون تمييز، ومكرس بكل وضوح في صكوك دولية متنوعة، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المرفق بالقرار ٢٦٢٥ (د-٢٥) – لا يجوز مساواتها بالإرهاب.

وتمثل الوثيقة توازنا سليما بين دور الجمعية العامة ودور مجلس الأمن. وتتعزز الجمعية العامة باعتبارها مركزا للجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب، باستخدام الصلاحيات المنوطة بها بموجب الميثاق.

والنص الذي اعتمدناه يتضمن أيضا إشارات إلى وثائق رئيسية في مجال مكافحة الإرهاب، مثل القرار ٥١/٤٦، والإعلان المتعلق بالتدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي، والوارد في مرفق القرار ٦٠/٤٩. وتلك الصكوك تطبق حاليا بالكامل، وتنفيذها على نطاق عالمي يعد جزءا أصيلا من الاستراتيجية التي اعتمدناها.

وفيما يتعلق بـ ''الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب''، يلاحظ وفدي مع الارتياح إدراج ظروف مثل التمييز، والتهميش الاجتماعي والاقتصادي، والاستبعاد السياسي، والصراعات الطويلة الأمد التي لم تحل بعد. وهذا العامل الأخير ينبغي تفسيره على أنه يتطلب تصميم الدول على بذل كل ما في وسعها لحل الصراعات، وإنهاء

الاحتلال الأجنبي، والتصدي للقمع، وفقا لما أعرب عنه في القرار المتخذ.

وتشير الاستراتيجية بوضوح إلى التزام الدول بالتعاون في مكافحة الإرهاب بهدف العثور على أي شخص يدعم أو يسهل أو يشارك أو يشرع في المشاركة في تمويل أعمال إرهابية أو التخطيط لها أو تدبيرها أو ارتكابها، وحرمان ذلك الشخص من الملاذ الآمن وتقديمه للعدالة بناء على مبدأ تسليم الأشخاص المطلوبين أو محاكمتهم. وتشير أيضا إلى التزام الدول بعدم منح اللجوء السياسي أو مركز اللاجئ للإرهابيين. وتلك عناصر تتسم بأهمية خاصة في أي كفاح ضد الإرهاب لا يطبق معايير مزدوجة، ولا يميز بين إرهابيين ''طيبين'' وإرهابيين ''أشرار''.

وتؤكد الاستراتيجية من جديد على التزام الدول بأن تكفل في أية تدابير تتخذها لمكافحة الإرهاب، الوفاء بالالتزامات المنوطة بها بموجب القانون الدولي، لا سيما قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وهذه رسالة واضحة لجميع الذين يلجأون إلى التعذيب وغيره من الممارسات غير الإنسانية والمهينة في حملتهم المزعومة ضد الإرهاب.

إن كوبا ترفض بالكامل استخدام محاربة الإرهاب ذريعة لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والعدوان وتقويض السيادة الوطنية للدول. والإرهاب ظاهرة يجب مكافحتها من جانب المجتمع الدولي ككل في إطار التعاون الوثيق ومن خلال الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وأخيرا، أود التأكيد على عزم شعب وحكومة كوبا عزما راسخا على المشاركة في الجهود المتعددة الأطراف لوضع حد نهائي لجميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية بكل أشكالها ومظاهرها.

السيد ماكونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نهنئ الرئيسين المشاركين، السفير يانيتش - بارنويفو والسفير مينون، لتحليهما بالموضوعية خلال عملية المشاورات غير الرسمية ولتمكيننا من التوصل إلى نتائج ناجحة.

وقد كانت تلك عملية عسيرة، ويمثل مشروع القرار الحالي انعكاسا للحلول الوسطى التي توصلت إليها الدول الأعضاء. وبالتالي، ربما لا يلبي المشروع جميع الشواغل التي عبر عنها وفد بلدي ووفود أخرى في الماضي. وهذه العملية لم تكن لتحديد الرابحين والخاسرين، بل من أجل وضع استراتيجية عالمية متسقة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الشأن، يسعدنا أن نلاحظ أن تقدما كبيرا تم إحرازه، وسيكون اعتماد هذا القرار دليلا على ذلك.

إن وفد بلدي يؤيد مشروع القرار الحالي، ولكن لا بد لنا من أن نسجل أنه ما زالت لدينا شواغل إزاء إخفاق الاستراتيجية التي اعتمدناها في التصدي الكامل لإرهاب الدولة، والقتل خارج نطاق القانون، وتسليم الأشخاص بطرق غريبة، والاحتجاز غير القانوني.

ونود بالتحديد، أن نسجل ما يأتي: الفقرة ١ من منطوق خطة العمل - وهي تستند بشكل وثيق إلى النص الوارد في الوثيقة الختامية للقمة العالمية - لا ينبغي تفسيرها كأساس لتعريف الإرهاب، أو كمحاولة لإنكار حق حركات التحرر الوطنية في مقاومة الاحتلال الأجنبي.

وتشير الفقرة ٤ في الجزء الأول من خطة العمل لمكافحة الإرهاب إلى ما أنيط بنا من ''التزامات بموجب القانون الدولي من تدابير تحظر بمقتضى القانون التحريض على ارتكاب عمل إرهابي أو أعمال إرهابية وتمنع ذلك''. ونود أن نسجل أن مثل هذا الالتزام بموجب القانون الدولي، إذا ما كان قائما، لا ينشأ عن قرار مجلس الأمن ١٦٢٤

(٢٠٠٥)، حيث أن هذا القرار غير ملزم لكونه اعتمد وفقا للفصل السادس.

وتشير الفقرة ٥ من الجزء الثاني من خطة العمل إلى الحاجة إلى مكافحة الاتجار غير المشروع بمنظومات الدفاع الجوي المحمولة. وكان من الأمثل أن تعالج هذه المسألة في إطار عمليات نزع السلاح، وقبولنا بهذا القرار لا يشكل مساسا بموقفنا في المستقبل في مناقشات نزع السلاح بشأن هذه المسألة.

ونخشى من أن الفقرة ٧ من الجزء الثاني من خطة العمل على ما يبدو تمس حق اللجوء، فضلا عن كونها صعبة التنفيذ من الناحية العملية. وأما الاقتراح بإنشاء قاعدة بيانات شاملة واحدة بشأن الحوادث ذات الصلة بالمواد البيولوجية وتحديث قائمة الخبراء والمختبرات، والجمع بين جميع الجهات المعنية الرئيسية في مجال التكنولوجيا البيولوجية، فلا ينبغي استخدامه للمس بسيادة البلدان النامية أو بحقها في استغلال التكنولوجيا البيولوجية لأغراض سلمية. وهناك حاجة، كذلك، إلى الإجابة على مسألة كيفية تمويل هذا المشروع الطموح. وفضلا عن ذلك، لا ينبغي استخدام هذا الاقتراح قاعدة لتمكين مجلس الأمن من القيام بإجراءات تدخليه.

ونشعر بالقلق إزاء الفقرة ١٧ من الجزء الثاني لخطة العمل، التي تدعو مجلس الأمن إلى وضع مبادئ توجيهية للتعاون والمساعدة الضروريين في حالة وقوع هجوم إرهابي تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل. وما يشغلنا هو أن هذه الدعوة موجهه إلى مجلس الأمن بمفرده، وبالتالي، فإننا نتوقع أن تجري مشاورات مع الجمعية العامة بشأن هذه المسألة.

وأخيرا، نود أن نرى التركيز ينصب على الفصل الرابع من خطة العمل بشأن حقوق الإنسان والقانون الدولي لضمان أن تكون حقوق الإنسان في لب استراتيجية مكافحة الإرهاب.

ويحدونا الأمل في ترجمة هذا القرار إلى استراتيجية عملية ومتسقة بهدف مكافحة آفة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره بطريقة فعالة. ويود وفد بلدي أن يؤكد لكم تأييدنا لتنفيذ الاستراتيجية وعزمنا على المساعدة في عملية صقلها المستمرة.

وأخيرا نود أيضا أن نتقدم إليكم بالتهنئة يا سيادة الرئيس.

السيد أرياس كارديناس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئ الرئيسين المشاركين والرئاسة على العمل الذي تم الاضطلاع به وأدى إلى إعداد هذه الوثيقة ومكننا من صنع هذا الصك الهام لمكافحة آفة الإرهاب العالمي.

وقد انضمت بعثة جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى توافق الآراء بشأن اعتماد مشروع القرار (A/60/L.62) بروح ودية عالية، لأننا نرى ضرورة الرد العاجل على آفة الإرهاب. ولكننا نود أن نبدي بعض الملاحظات على عناصر معينة في القرار.

فمن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن القرار لا يذكر بشكل محدد أعمال العنف التي تقوم بها دول معينة بغية إخضاع شعوب أخرى، ولذلك، اكتنفه الغموض بشأن هذا الشكل الفظيع من الإرهاب، وهو إرهاب الدولة. ونأمل ألا ينعكس عدم الدقة هذا أيضا في الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب، لأن تلك الاتفاقية ستقتضي المزيد من الوضوح. ويجب أن نتجنب إقامة نظام جديد يحمي الأقوياء ويضطهد الضعفاء.

ونود أن نؤكد كذلك تحفظاتنا بشأن فقرة الديباجة في الجزء الأول، المعنون ”التدابير الرامية إلى معالجة الظروف

المؤدية إلى انتشار الإرهاب''، والفقرة ٧ من المنطوق من الجزء نفسه. فلا يمكننا أن نتجاهل الاحتلال الأجنبي كسبب من أسباب الإرهاب، أي الأعمال الإرهابية التي تسبب الإرهاب. ونتحفظ كذلك على ذكر غياب الحكم الرشيد. فلأن هذا المصطلح ليس له تعريف محدد، سيبقى دائما مصدرا للشك والارتياب.

وتحذر جمهورية فنزويلا البوليفارية من مغبة هذه المصطلحات التي يمكن استخدامها للكيل بمكيالين في إصدار الأحكام على بلدان الجنوب. فمن هو الذي يقرر ما هو الحكم الرشيد بالنسبة لبلدان أخرى؟ هل هم الأعظم قوة؟ أم أولئك اللذين يمارسون سياسة أحادية الطرف؟

وأعتقد أن من المجدي التذكير بالصراعات والاعتداءات التي نجمت عن استخدام القوة على نحو أحادي الطرف، والتي عصفت بالساحة الدولية خلال السنوات القليلة الماضية. إن مكافحة الإرهاب تتطلب التصميم والعزيمة الراسخة والإخلاص، وعلى هذا الأساس انضممنا إلى توافق الآراء بشأن تأييد هذا القرار.

السيد عامل (باكستان) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أتقدم بصادق الشكر للرئيسين المشاركين، السفير مينون ممثل سنغافورة والسفير يانييز - بارنويفو ممثل إسبانيا، ولفريقيهما على حسن أدائهم. فقد نجحوا بعملهم الشاق ونهجهم البنّاء في إكساب استراتيجية العمل أبعادا شاملة.

واسمحوا لي بتوجيه الشكر لكم أيضا، يا سيدي الرئيس، على التزامكم بتعزيز دور الجمعية العامة.

وقد لاحظنا أن بعض جوانب استراتيجية مكافحة الإرهاب مذكورة بوضوح وبشكل مباشر في القرار ٢٨٨/٦٠ وخطة العمل المرفقة به، في حين أن جوانب أخرى تتطلب تفسيرا أو تحتاج إلى شيء من التعزيز. وقد يقتضي هذا عملية لإعادة تحديد بعض عناصر هذه الاستراتيجية. بيد أننا نؤيد هذا النهج لأنه يعين على نشوء توافق أوسع في الآراء.

ويرى وفدي أن أهم جانب في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب هو ديناميتها وأن تنفيذها سيتم بواسطة الجمعية العامة. ونعرب عن تقديرنا لاعتزام الجمعية العامة دراسة التقدم المحرز في تنفيذها والنظر في استكمالها. كما نقدر للدول الأعضاء اعترافها بإمكانية تحقيق الأهداف الواردة في الاستراتيجية في الأجل القصير أو المتوسط أو الطويل. وهذا يعني أن عملية الاستعراض والاستكمال سوف تمتد أيضا إلى أن تتحقق الأهداف طويلة الأجل. وفي هذا السياق، أصبتم يا سيدي الرئيس في استنتاجكم بالأمس أن الاستراتيجية ستبقى وثيقة نابضة بالحياة، وقد أكدتم ذلك مجددا في بيانكم اليوم.

ونرحب بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. فقد كان ذلك اعترافا لا لبس فيه بمشروعية حركات التحرير الوطنية، إذ أكدت الدول الأعضاء من جديد في الفقرة الخامسة عشرة من ديباجة القرار المذكور

> ''ما لجميع الشعوب الواقعة تحت النظم الاستعمارية والعنصرية وغير ذلك من أشكال السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من حق غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وإذ تقر شرعية كفاحها، وبصفة خاصة كفاح حركات التحرير الوطني، وفقاً لمقاصد ومبادئ الميثاق ولإعلان مبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة''.

وتتضمن الاستراتيجية فرعا كاملا عن الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب. ونرى أن تكوين تصور وإعداد

منظورات تتعلق بالأسباب الجذرية للإرهاب من شأنه أن يساعد على إزالة الدوافع لارتكاب الأعمال الإرهابية. وبالنظر إلى خطة العمل المرفقة بالاستراتيجية، فإن قائمة الظروف المؤدية لانتشار الإرهاب ليست شاملة؛ غير أن التسليم بأن الصراعات التي لم يتم حلها من بين الأسباب الجذرية للإرهاب فيه تصوير واضح للحقيقة. فهذه الصراعات تنشأ أساسا من الاحتلال الأجنبي وإنكار حق الشعوب في تقرير المصير. وسوف يتعين التصدي لتلك الأسباب الجذرية والتغلب عليها بقوة إذا أريد للاستراتيجية أن تفلح في مكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

وتصيب الاستراتيجية بإشارتها إلى أن قادتنا في الوثيقة الختامية الصادرة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) كرسوا أنفسهم من جديد لدعم جميع الجهود الرامية إلى احترام حق الشعوب التي لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها. ونرجو أن يشجع ذلك على تنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بتقرير المصير، بما أن عددا كبيرا منها لم يتسنّ تطبيقه حتى الآن.

ونرحب أيضا بتطرق الاستراتيجية إلى مشكلة الاحتلال الأجنبي. ويسلط الجزء الخاص بالديباجة في القرار الضوء على دعم قادة العالم للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي. ويؤكد القرار في مواضع أخرى من الديباجة تصميم الدول الأعضاء على أن تبذل قصارى وسعها لإنهاء الاحتلال الأجنبي. وفي تقديرنا أننا قد خطونا خطوة للأمام بالتصدي لهذا السبب الجذري الهام من أسباب الإرهاب.

ونتفهم الصعوبات التي واجهها الرئيسان المشاركان في تعريف إرهاب الدولة. ولذا فإننا نقدر الإدانة القوية الواردة في أول الجزء المتعلق بالديباجة من قرار الاستراتيجية للإرهاب ”أيا كان مرتكبوه، وحيثما ارتُكب“. كما نعرب عن تقديرنا للفقرة الأولى من الفرع ثانيا بخطة العمل، التي تعرب عن عزم الدول على الامتناع عن المشاركة في الأنشطة الإرهابية. وتشكل هذه القواعد مبادئ توجيهية كافية لوضع الخطط لمكافحة إرهاب الدولة.

وتسلم الاستراتيجية بأن التهميش الاجتماعي – الاقتصادي يوجد ظروفا مواتية لانتشار الإرهاب. ونؤيد يا سيدي ما ذهبتم إليه من أن هذه الظروف ينبغي التعامل معها على نحو شامل. غير أنه سيكون من الضروري أن تعد الجمعية العامة استراتيجيات مناسبة لتحويل تلك الأفكار إلى أعمال.

أما الإجراءات التي تتبعها لجنة الجزاءات التابعة لمجلس الأمن في الإدراج والحذف من القوائم فتفتقر إلى مراعاة أصول المحاكمات والحق في الانتصاف الفعال. ويسلم القانونيون بأن هذين الحقين من حقوق الإنسان الأساسية. وندرك أن استراتيجية مكافحة الإرهاب تحيط علما بتلك المشاكل وتطلب الأخذ بإجراءات عادلة وواضحة لوضع الأفراد والكيانات على قوائم الجزاءات؛ ولرفعهم من القوائم؛ ولمنح استثناءات إنسانية. ونرجو أن تتصدى لجان الجزاءات ذات الصلة التابعة لمجلس الأمن لهذه المشاكل وتقدم إلى الدول المعنية بيانا بحالة المدرجين بالقوائم من الأفراد والكيانات تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القضائية.

ولا تتناول استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب ما يساورنا من شواغل فيما يتعلق ببعض المسائل. ونود أن نشرح موقفنا بالنسبة لبعض منها.

فيما يتعلق بالفقرة ٢ (أ) من خطة العمل، نود الإشارة إلى أن باكستان شاركت مشاركة إيجابية في عملية استعراض اتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية والبروتوكول المرفق بها ضمانا لسلامة الملاحة البحرية وأمنها من خطر الإرهاب. وتتعلق بتلك الصكوك التزامات مرتبطة بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة

النووية. وليست باكستان عضوا في معاهدة عدم الانتشار. ومن ثم لا يمكننا قبول الالتزامات المرتبطة بمعاهدة عدم الانتشار الواردة في تعديلات الاتفاقية.

أما بالإشارة إلى الفقرة ١١ من الفرع ثانيا من خطة العمل، فنرى أن مكافحة الأسلحة البيولوجية هي أساسا أحد شواغل الدول المتقدمة صناعيا، نظرا لاستخدام تلك الدول للعوامل البيولوجية على نطاق واسع. وينبغي لذلك تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ولا سيما بإحياء المبادرة الخاصة بإعداد بروتوكول التحقق من الأسلحة البيولوجية. وعملية مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية هي أفضل شكل يمكن من خلاله التداول بشأن الحل وإيجاد حل متفق عليه، بما في ذلك حل متعلق بخطر الإرهاب البيولوجي. وينبغي لذلك ألا نعتمد على نظم تقييدية في التصدي لتلك الأخطار. والنظم المرتبطة بمعاهدات تستغرق بعض الوقت، ولكن متى تم الاتفاق عليها فهي تحظى بالاحترام والمشروعية على نطاق واسع.

وفيما يتعلق بالفقرة ٩ من الفرع ثالثا من خطة العمل، نرى في الجزء الأخير من هذه الفقرة مخالفة لآلية التنفيذ الوطنية التي أنشأها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

السيد دولتيار (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إظهارا من وفدي دعمه الراسخ للنضال ضد الإرهاب الدولي، فقد انضم إلى توافق الآراء في اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/60/L.62، بالرغم من تحفظاتنا العديدة عليه.

لقد ساهمنا بهمة في المشاورات التي أجريت بشأن هذه الوثيقة، بهدف تمكين الجمعية العامة من وضع صيغة نهائية تحظى بتوافق الآراء لمشروع القرار الخاص باستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. إننا ندين الإرهاب بكل أشكاله وتجلياته، أينما ارتُكب وأيا كان مرتكبه. ونحن مقتنعون بأنه لا يمكن تبريره في ظل أية ظروف.

ونولي أهمية كبيرة للولاية الواردة في وثيقة اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ بأن الجمعية العامة يجب أن تطور دونما تأخير عناصر استراتيجية لمكافحة الإرهاب يعرّفها الأمين العام. وفي الوقت ذاته، نؤمن بأن جوهر استراتيجية كهذه يكتسي أهمية عظيمة للدور الأساسي الذي ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع به في مكافحة الإرهاب.

ومما كان يتسم بالأهمية، في ضوء ما جاء أعلاه، لو أن استراتيجية مكافحة الإرهاب التي اعتُمدت للتو، والتي ستمهد الأرضية للأنشطة المستقبلية، كانت استراتيجية شاملة تتعامل مع كل العناصر الهامة المطلوبة لمحاربة ويلات الإرهاب بحزم. ونؤمن بأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب الواردة في القرار المعتمد للتو تقصّر عن الوفاء بكل المتطلبات اللازمة، بل إنها ستعقد الجهود الكونية لمكافحة الإرهاب. هذه الاستراتيجية معيبة، برأينا، لأنها لا تعالج بصورة ملائمة الأوضاع التي يتغذى عليها الإرهاب وينمو، والتي تستخدمها الجماعات الإرهابية لتجنيد الأشخاص والحصول على المساهمات.

وأود أن أستشهد ببضعة أمثلة. ثمة قصور واضح في القرار إذ لا يشير إلى إرهاب الدولة، الذي تجلى تصاعده المفاجئ في الأشهر الأخيرة في فلسطين ولبنان وإن السياسات العسكرية الأحادية الجانب التي تتسبب في ظهور الإرهاب أُغفلت، وحتى مسألة التعاون أهملت. وما العراق وأفغانستان سوى مثالين على هذه النقطة. لا ريب أن أعمال التدخل العسكري في هذين البلدين قد غذّت الإرهاب في المنطقة. ونكرر أهمية القرار ٥١/٤٦ الذي يؤكد على الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال لكل الشعوب الخاضعة للنظم الاستعمارية والعنصرية وغير ذلك من أشكال

التسلط والاحتلال الأجنبي. ذلك القرار يرفع أيضا لواء شرعية نضال تلك الشعوب، لا سيما نضال حركات التحرير الوطني، وفقا لمقاصد ومبادئ الميثاق وإعلان مبادئ القانون الدولي.

وفي ضوء أوجه القصور التي أشرت إليها، نعتقد أن القرار المتخذ للتو لا يفي بالاحتياجات اللازمة لوضع أسس رد عالمي حقا على التقدم الشرس للإرهاب العالمي.

ختاما، سأكون مقصرا في واجبي إن لم أغتنم هذه الفرصة لأشكركم، السيد الرئيس، وكذلك الرئيسين المشاركين وفريقيهما، على جهودكم الجادة في صياغة هذه الوثيقة ووضعها في قالبها النهائي.

السيد عبد السلام (السودان): يود وفدي بدءا أن يثني على الجهود المخلصة التي بذلها الرئيسان المناوبان، الممثلان الدائمان لسنغافورة وإسبانيا. وأشكركم، السيد الرئيس، على رعايتكم لتلك الجهود وعلى كل الجهود التي بذلتموها خلال رئاستكم للجمعية العامة، التي حفلت بمنجزات حقيقية ومقدرة.

لقد تقدم وفدي، في مختلف مراحل التشاور، بتعديلات جوهرية على مشروع القرار الذي اعتمد للتو. وفي تقديرنا أن هذه التعديلات كانت ولا تزال مهمة وضرورية لتحقيق التوازن والخروج باستراتيجية عالمية تحارب آفة الإرهاب بشكل فعال وعلى نحو يستجيب لمبادئ القانون الدولي. غير أن هذه التعديلات لم يؤخذ بها. وخرجت الوثيقة ضعيفة لخلوها من قضايا لا نتصور أن ينهض بناء الاستراتيجية بدونها. وعلى سبيل المثال، تخلو الوثيقة من تعريف لمصطلح ''الإرهاب''. وهذا قصور بيِّن. فكيف ستحارب الاستراتيجية عدوا لا تعرفه. إن ثغرة كهذه ستفتح الباب واسعا أمام الاجتهاد أو الهرب. وقس على ذلك قضايا أخرى جوهرية، من قبيل الاحتلال الأجنبي وإرهاب الدولة، لا يستقيم بناء الاستراتيجية بدونها.

لقد بات من الواضح أن هناك تسرعا أملته ضرورة تبني الوثيقة قبل انقضاء الدورة الحالية للجمعية العامة. فطغى ذلك على الحاجة الحقيقية إلى الخروج بوثيقة متماسكة ومتكاملة البناء. وبناء على ما تقدم، صارت لدى وفدي تحفظات جدية وجوهرية على الوثيقة. ولكنه لم يشأ أن يقف في وجه الإجماع الذي تحقق. ويرجو أن يسجل موقفه هذا في محاضر الجلسة.

السيد ملهورته (الهند) (تكلم بالانكليزية): أود بداية أن أهنئ الرئيسين المشاركين، الممثلين الدائمين لسنغافورة وإسبانيا، اللذين وضعا عدة مشاريع قرارات متعاقبة منذ شهر أيار/مايو من هذا العام، بهدف الخروج بنص نهائي يمكننا جميعا أن نقبل به.

ووفدي، من الناحية المثالية، كان يفضل أن يرى الأمم المتحدة توجه رسالة أقوى بكثير ضد مكافحة الإرهاب. لقد أردنا إرسال إشارة واضحة إلى الإرهابيين بأن أعمالهم لن نتسامح معها، بصرف النظر عن الدوافع الكامنة وراءها. وفي هذا اليوم بالذات قتل الإرهابيون أكثر من ٣٥ شخصا في ملغاون بالهند. هذا الشكل من المجازر الرعناء للأبرياء يؤكد الإلحاحية التي يجب علينا بها أن نتحد ونتوخى الحزم في مكافحة الإرهاب في كل مكان وعلى كل المستويات.

ويجب علينا أيضا أن نرفض رفضا باتا أي إيحاء بأن أي قضية يمكن أن تبرر الإرهاب. لا شيء يمكن أن يبرر القتل المستهدف للرجال والنساء والأطفال الأبرياء. وفي ذلك الصدد، كنا نحبذ الإبقاء على الفقرة ١١ من مشروع النص المؤرخ ٣١ تموز/يوليه، التي كررت ما تم تأكيده في إعلان عام ١٩٩٤ وفي شتى قرارات الجمعية العامة عن

التدابير اللازمة لمكافحة الإرهاب الدولي. فقد جزمت تلك الفقرة بصورة قاطعة بأن أعمال الإرهاب الإجرامية التي تسعى إلى أن تخلق أو التي يقصد بها أن تخلق حالة من الإرهاب بين عامة الناس أو جماعة من الأشخاص أو بين أشخاص معينين لتحقيق مآرب سياسية إنما هي، في أي ظرف، أعمال لا يمكن تبريرها، أيا كانت الاعتبارات التي قد يتذرع بها، سواء أكانت سياسية أو فلسفية أو عقائدية أو عرقية أو طائفية أو دينية أو ذات طابع آخر. ذلك المبدأ المقبول على نطاق واسع كان يجب أن ينعكس في الاستراتيجية.

إن نص الاستراتيجية على إدانة الإرهاب بكل أشكاله وتجلياته يرمز إلى إرادة المجتمع الدولي بأنه لن يتسامح أبدا مع أعمال المتبنين للإرهاب والمحرضين عليه ولا مع أعمال الذين يختارون بملء إرادتهم أن لا يمنعوا الإرهابيين من استخدام أراضيهم.

الرد القوي على الإرهاب يتطلب تعاونا دوليا عريض القاعدة وتضييق المجال على الإرهابيين وزيادة قدرة الدول على التصدي لتهديدات الإرهاب. كما أنها تتطلب تعاوناً مستداماً وملموساً من مختلف الوكالات الوطنية والإقليمية والعالمية. ونأمل أن توفر هذه الاستراتيجية زخماً يسمح بأن تتوحد الأسرة الدولية في كفاحها ضد الإرهاب عن طريق اتخاذ تدابير عملية من شأنها أن تيسر التعاون من خلال التسليم والمحاكمة وتدفق المعلومات وتبادلها، وبناء القدرات.

لقد شاركنا في هذه العملية، وإن كنا لا نزال مقتنعين بأن الاتفاقية الشاملة ضد الإرهاب الدولي التي نتفاوض بشأنها كان يمكن أن توفر الإطار القانوني اللازم كأساس لاستراتيجية مكافحة الإرهاب. والوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ توخت أن يتم اعتماد الاتفاقية الشاملة خلال الدورة الستين للجمعية العامة. وما زلنا نرى أنه يمكن التوصل إلى اتفاق بشأنها. وعلينا الآن أن نعمل معاً من أجل وضع الاتفاقية الشاملة في صورتها النهائية واعتمادها في وقت مبكر.

الآنسة زيادة (لبنان): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى الرئاسة والفريق العامل معها للجهود الكبيرة التي بذلاها من أجل التوصل إلى هذه الاستراتيجية.

كما أود التأكيد على إدانتنا للإرهاب بجميع أشكاله، أياً كان مصدره. وانضمامنا إلى توافق اليوم أتى نتيجة اقتناعنا بضرورة اعتماد استراتيجية لمكافحة الإرهاب يكون للجمعية العامة دور مركزي فيها.

ونعتبر هذه الاستراتيجية خطوة متقدمة، إلا أنها غير كافية، إذ كنا نتمنى لو أنها اشتملت على المبادئ التالية: أولاً، تعريف الإرهاب؛ ثانياً، التمييز بين الإرهاب والمقاومة؛ ثالثاً، إدانة إرهاب الدولة؛ رابعاً، ضرورة معالجة أسباب الإرهاب.

إن التزامنا الصادق والصريح بإدانة الإرهاب ورغبتنا في التعاون مع جميع الدول في إطار شراكة حقيقية لمكافحة الإرهاب هو الذي حملنا على تأييد هذه الاستراتيجية التي نؤكد على ضرورة أن تكون ورقة حية قابلة للتعديل والتطوير، بحيث تتماشى مع متغيرات العصر ومتطلباته.

أود أن أختم، سيدي الرئيس، بالتعبير عن شكرنا العميق لكم وتقديرنا الكبير لحكمتكم وتفانيكم في تحقيق الكثير من أهداف القمة العالمية.

السيد كرمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أتقدم بالشكر لكم، سيدي الرئيس، وللعاملين معكم، كما أشكر الأمين العام لتشريفنا بحضوره أثناء اعتماد القرار.

وأتقدم بجزيل الشكر أيضا للرئيسين المشاركين، سفيري سنغافورة وإسبانيا. اللذين عملا بدأب شديد لإنجاز هذه المهمة الهامة التي توحدنا جميعاً، والشكر أيضا لموظفي الأمانة العامة الذين لم يدخروا جهداً طوال كل هذه الشهور التي استغرقها العمل.

وبادرة وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب العالمي خطوة هامة إلى الأمام في الحرب على الإرهاب. واعتماد هذه الاستراتيجية يؤكد من جديد على إدانة المجتمع الدولي القوية والقاطعة للإرهاب. فالإرهاب أمر غير مقبول تماماً، أياً كان مرتكبوه، متى وأينما ارتكب. ولا يمكن أن يكون هناك أي ذريعة أو تأويل أو تبرير للإرهاب.

غير أن نجاح هذه الاستراتيجية لا يتقرر بتوافق الآراء اليوم، وإنما بالتنفيذ. ولن يتم التعامل مع الإرهاب بصورة كافية إلا عندما تفي الدول الأعضاء بتعهداتها الملزمة بموجب قرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٥٦٦ (٢٠٠٤) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥). وهذه القرارات تحدد التزامات الدول الأعضاء إزاء المجتمع الدولي في كفاحنا العالمي ضد الإرهاب. وعلاوة على ذلك، تتطلب مكافحة الإرهاب تعاوناً كاملاً من الدول الأعضاء مع هيئات مجلس الأمن الفرعية لمكافحة الإرهاب.

وبينما تحدد قرارات مجلس الأمن تلك التزاماتنا كدول أعضاء، علينا أن نضمن إنفاذها واتخاذ الإجراءات ضد الدول التي تأوي الإرهابيين أو تساعدهم.

وللأسف، فإن عدداً من الاقتراحات العملية الواردة في تقرير الأمين العام، والتي كان من الممكن أن تقدم إسهاماً كبيراً في مكافحة الإرهاب، قد أُغفِلت في الاستراتيجية المعتمدة اليوم. ونأمل أن يتسنى إدماج تلك الاقتراحات وغيرها من الإجراءات العملية في الاستراتيجية في المستقبل وأن تنفذ بغية إعدادنا بصورة أفضل في الكفاح ضد الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، نؤيد رئيس الجمعية العامة عندما قال بالأمس إن هذه الاستراتيجية ستبقى وثيقة حية يمكن مواءمتها وتحديثها كيما تستجيب لعالم متغير.

وهناك دلالة رمزية عميقة في اعتمادنا استراتيجية عالمية ضد الإرهاب اليوم. فعشية ذكرى ١١ أيلول/سبتمبر، يمثل إعلان تلك الاستراتيجية ذروة جهود المجتمع الدولي للتعامل مع نمو هذه التهديدات العالمية اليوم.

وللأسف، فنحن في إسرائيل ما زلنا نكابد واقع الإرهاب يومياً. ففي الأشهر القليلة الماضية تحديداً، واجهت إسرائيل هجمات إرهابية في الشمال، حرض عليها حزب الله ورعتها اثنتان من الدول الأعضاء في هذه المنظمة، سوريا وإيران – تكلم ممثلاهما منذ لحظات قليلة – كما واجهت هجمات إرهابية في الجنوب، نفذتها حماس ودعمتها الدولتان بالكامل.

وما زال الإرهاب يمثل تهديداً خطيراً لإسرائيل، بل وللعالم برمته. وبالرغم من أن إسرائيل قد وضعت تدابير لمكافحة خطر الإرهاب – أُحبِط أكثر من ٠٠٠ ١٢٥ هجوم خلال السنوات الست الماضية – ما زلنا مقتنعين بأن التعاون الدولي هو السبيل الوحيد للتصدي للإرهاب بصورة فعالة والقضاء عليه في نهاية المطاف.

وبالنسبة لإسرائيل وعدد متزايد من الدول، للأسف، فإن الإرهاب ليس فكرة مجردة. فأولئك الذين مسهم الإرهاب، لا يمكن إلا أن تكون هذه الآفة حقيقية تماماً. فالجميع في إسرائيل قد نال منهم الإرهاب، ربما أحد أفراد الأسرة أو جار أو صديق. وقد قتل نحو ١ ١٢٢ إسرائيلي في هجمات إرهابية منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وخلال سنوات خمس، تعرضت إسرائيل لما يزيد على ٠٠٠ ٢٥ هجوم إرهابي. وأنا أعرف أن ذلك صحيح لأنني شخصياً، وأنا هنا أمثل دولة إسرائيل، قد جرحت بسبب الإرهاب.

ففي عام ١٩٩٢، كنا، أسرتي وأنا، ضحية هجوم عنيف ومباشر للإرهاب الدولي. وفقدت أحباء لي نتيجة هجوم قاتل شنه حزب الله، ذلك الشر الذي ترعاه إيران وتسانده بشكل مباشر. وعليه، يمكنني أن أضيف بصورة شخصية أنني أعرف ما أتكلم عنه.

وإلى أولئك الذين يحاولون التماس تبرير للإرهاب، وللإرهابيين ومؤيديهم وممولهم وحُماتِهم – تلك التبريرات التي رددها البعض في القاعة هذه – أقول ''لا''! لا مبرر للإرهاب أياً كان، سياسياً أو اجتماعياً أو دينياً أو ثقافياً. وعلينا ألا نقبل أبداً استهداف المدنيين الأبرياء كوسيلة لبلوغ أي هدف من أي نوع كان.

إن الإرهاب هو الإرهاب. ولا بد من القضاء الكامل على الإرهاب، بكل وضوح وبساطة. ويؤكد اعتماد هذه الاستراتيجية على أنه لا يمكن مكافحة الإرهاب بشكل فعال من جانب حفنة من الدول. إذ يشكل الإرهاب تهديدا دوليا وعدواً مشتركا يصيبنا جميعا. ويظل واجبا أخلاقيا علينا أن نكافح هذه الظاهرة الخطيرة وانتشارها. والتعاون وتنفيذ جميع الالتزامات الملزمة المتصلة بمنع الإرهاب الدولي يمثلان الطريقة الوحيدة لتأمين مستقبلنا العالمي.

السيد المرغني (الجماهيرية العربية الليبية): سيدي الرئيس، أشكركم على ما بذلتموه خلال رئاستكم لهذه الدورة الستين. فقد أنجزتم الكثير من الأعمال، ومن بينها هذه الاستراتيجية التي اعتُمدت من فورها. وأشكر نائبي الرئيس على جهودهما في سبيل انجاز هذه الاستراتيجية.

إننا انضممنا إلى توافق الآراء على اعتماد هذه الوثيقة الهامة لأنها تحتوي على عناصر هامة لوضع استراتيجية وخطة عمل لمكافحة الإرهاب، إلا أننا نرى أن عناصر هامة لم يتم التطرق إليها بشكل واضح، وأهمها تعريف الإرهاب والتفريق بينه وبين كفاح الشعوب من أجل تحررها ونضالها في سبيل الحرية. وأيضا، تعريف إرهاب الدولة الذي يعتبر مصدرا من مصادر الإرهاب، شأنه شأن إرهاب الجماعات أو الأفراد.

إن هذه شواغل يؤكد عليها وفد بلدي في أي مفاوضات جديدة لأغراض التوصل إلى اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يودون أن يتكلموا ممارسة لحق الرد.

السيد صالح (لبنان) (تكلم بالانكليزية): إننا، كما يدرك الجميع في هذه القاعة، بلد يحب السلام. وأسهمنا دائما في تطور الحضارة البشرية. كما أنني أعلم أن شعب لبنان – ومهاجرينا بشكل خاص – أسهموا بقدر كبير في تطوير الحضارة في جميع البلدان الممثلة في الأمم المتحدة. وكنا نفضّل ألا نضيع وقت الجمعية العامة، ولكن بدلا من ذلك أن نشارك معا الجمعية العامة بأكملها في مكافحة الإرهاب بروح تعاونية بناءة. كما كنا نفضّل أن نعفي الجمعية العامة من مناقشات غير مبررة، لأننا نؤمن بأن حياة العديد من الأشخاص ومستقبلهم يتوقف على جهودنا، ولأننا نريد أن نعزز الروح البناءة والإيجابية لنتمكن معاً من بناء مستقبل أفضل لشعوبنا ولجعل الغد أفضل من اليوم. ولكن، للأسف، مرة أخرى لم يفوّت أحد الممثلين فرصة استفزاز جاره: فذلك جزء من ثقافته وتقليده. ومن مسؤوليتنا أن نقول الحقيقة.

لقد اعتاد الفيلسوف الأيرلندي إدموند بيرك على القول إن كل ما يلزم لانتصار الشر هو ألاّ يفعل الأشخاص الخيّرون شيئا. والغزو الإسرائيلي لبلدي في عام ١٩٧٢، والغزو الإسرائيلي لبلدي في عام ١٩٧٨، والغزو الإسرائيلي لبلدي في عام ١٩٨٢، والغزو الإسرائيلي لبلدي في عام ١٩٨٦، والعدوان الإسرائيلي على بلدي وتدميره الواسع في

عام ١٩٩٣، والعدوان الإسرائيلي على بلدي وتدميره الواسع في عام ١٩٩٦، ومجزرة قانا – التي تذكرها جميع البلدان الممثّلة في القاعة – والعدوان الإسرائيلي على بلدي في عام ٢٠٠٦ والعدد الكبير من الضحايا المدنيين والمستوى الهائل من التدمير الذي أصاب بلدي – نشير صراحة إلى كل ذلك بوصفه شراً. ومقاومتنا، وخاصة مقاومة حزب الله، كانت مقاومة للأشخاص الخيريين الذين لديهم الشجاعة الكافية للتصدي لذلك الشر.

وأمر آخر أود أن أذكره هو أن حزب الله يُلام اليوم لأنه تجرأ على القول للإسرائيليين: ابتعدوا عن ضوء شمسنا! نريد أن نرى ضوء الشمس. ونريد أن نرى ضوء الحرية.

ويعلم الجميع بأن بلدي تعرّض، لفترة شهر كامل، لأقسى عدوان يمكن أن يتعرض له بلد. والجميع يعلمون أن حزب الله لم يكن موجودا خلال الحالات السابقة للغزو الإسرائيلي وأعمال العدوان على بلدي. ويعلم الجميع، وشاهدوا، كيف في عام ١٩٧٢دهست دبابة إسرائيلية سيارة مدنية تحمل خمسة ركاب، مما أدى إلى سحقهم حتى الموت. والجميع شاهدوا في نشرات الأخبار كيف حاولت إسرائيل أيضا سحق سيارة أخرى، حالف سائقها الحظ بمغادرته السيارة، بالرغم من أنه توبع وقُتل.

إذا لم نسم جميع تلك الأعمال إرهاب دولة، فلا أعلم كيف سنعرف إرهاب الدولة.

ولن أستغرق المزيد من وقت الجمعية العامة، بغية أن نتمكن من التفكير في المسائل التي قد تكون بناءة لمستقبلنا، ولمستقبل هذه المؤسسة ولمستقبل جميع الشعوب.

السيد إيلجي (الجمهورية العربية السورية): ما فتئت إسرائيل تحاول دائما أن تعكس صورة مزيفة. وأعتقد أنها لم تنجح في ذلك ولن تنجح أبدا، لأن صورة إسرائيل البشعة التي تمثل الشر وتمثل الإرهاب لا يمكن أن يصححها بيان لا يعكس سوى الكذب.

لن أعود إلى الماضي كثيراً ولكن لا بد من القول إن إسرائيل قامت على الإرهاب. هذا الإرهاب الذي قامت به العصابات الصهيونية عندما دمرت فندق داود وقتلت الكونت برنادوت، وهو الشخصية العالمية المعروفة التي أرسلتها الأمم المتحدة إلى الأراضي المحتلة. فقد بدأ إرهاب الدولة الإسرائيلية منذ ذلك الوقت، وهو إرهاب مستمر. وقد عرض زميلي ممثل لبنان ببلاغة كبيرة محطات من هذا الشر والعدوان والإرهاب. ويمكنني أن أسرد مثل هذه المحطات وأكثر منها، ولكننا نود أن نجنّب الجمعية العامة إضاعة وقتها في هذه اللحظة العالمية التي نتضافر فيها من أجل مكافحة الإرهاب. وكان من الأجدى أن نحترم هذه المناسبة وأن نركز على العمل الدولي من أجل إنهاء الإرهاب ومن أجل مكافحته.

وهذا يضعنا أمام ضرورة معالجة جذور هذا الإرهاب، ومن أهم هذه الجذور إرهاب الدولة الذي شهدنا منه الكثير في منطقتنا عبر استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، والاستمرار في القتل والاستهداف المتعمد للسكان المدنيين والآمنين، والاستهداف المتعمد لموظفي الأمم المتحدة، والعاملين في تقديم الإغاثة وجمعيات الصليب والهلال الأحمر. وقد لاحظنا منذ فترة قريبة كيف قتل عمدا أربعة مراقبين من مراقبي الأمم المتحدة في لبنان.

إن هذه الجرائم مستمرة وهذا الإرهاب مستمر. ونحن نعتقد أنه يجب تطبيق استراتيجية مكافحة الإرهاب فورا ولكن مع التركيز على جذور الإرهاب، وأهم هذه الجذور هي إنهاء الاحتلال الأجنبي، كما ذكرت. وتحاول إسرائيل دائما إخفاء الشمس ولكن الشمس تبقى دائما ساطعة.

السيد دولتيار (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لم أكن أنوي الإدلاء ببيان. بيد أن الاتهامات العارية عن الصحة التي وجهها ممثل النظام الإسرائيلي – ليست جديدة علينا بالطبع – أجبرتني على الرد.

ذلك الوفد يسيء دائما استغلال فرصة التكلم ليوجه اتهامات عارية عن الصحة ضد بلدي. وإنه لمن المفارقات المحزنة جدا أن يلجأ نظام ترسخت جذوره ولا يزال، لسوء الحظ، يتغذى على الاحتلال والقهر والعدوان، إلى الشكوى حول الإرهاب. ومن الإسفاف أيضا أن ينبري ممثل آلة حرب إرهابية إلى إلقاء محاضرة على هذه الهيئة حول ضرورة تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب. وما قاله زميلنا الموقر من لبنان عن تاريخ الإرهاب والعدوان والاحتلال الإسرائيلي يغنيني عن الدخول في تفاصيل تلك الحقائق الجلية جدا.

كما يحدونا الأمل أن نتمكّن بتنفيذ الاستراتيجية من بلوغ مرحلة خالية تماما من الحوادث الإرهابية ومن تجليات الإرهاب على وجه البسيطة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدول الأعضاء على مساهماتها الهامة في هذه المناقشة بشأن استراتيجية مكافحة الإرهاب.

أقدر حقيقة أن الأعضاء جميعا، رغم بعض التحفظات الجادة في بعض الأحيان ورغم المشاعر القوية، قد اختاروا الانضمام إلى القرار التوافقي. وهكذا تكون الجمعية العامة قد اضطلعت بمسؤوليتها وبعثت برسالة قوة ووحدة إلى العالم. نعم، لقد رسمنا استراتيجية قوية لمحاربة الإرهاب. نعم، هذه الآفة تلحق الأذى بنا جميعا. نعم، يجب علينا أن نواصل وسنواصل العمل معا، وسنتعامل مع هذه المسألة الحيوية داخل الأمم المتحدة وخارجها. هذه وثيقة حية، وإن المناقشة، كما لاحظنا جميعا، ستستمر.

بعد ذلك أود أن أقرأ إعلانا عن مراجعة الولاية. أود أن أذكّر الأعضاء بأن الجمعية، استنادا إلى الفقرة ١٦٣ (ب) من الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، دعت إلى إجراء استعراض من قبل الجمعية والهيئات الأخرى ذات الصلة لكل الولايات التي مضى عليها أكثر من خمس سنوات والتي صدرت بموجب قرارات من الجمعية العامة والهيئات الأخرى.

وفي ذلك الصدد أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى رسالة مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الرئيسين المناوبين للمشاورات غير الرسمية للجمعية بكامل هيأتها بشأن استعراض الولايات، سعادة السفير منير أكرم، سفير باكستان، وسعادة السفير ديفيد كوني، سفير أيرلندا. وقد عممت الرسالة ظهر هذا اليوم. ويصف الرئيسان المناوبان بالرسالة التقدم المحرز في عمل الفريق العامل غير الرسمي، ويرفقان بها ورقة غير رسمية تحدد المبادئ التوجيهية وأساليب العمل للاضطلاع باستعراض الولاية.

وقد ذكر الرئيسان المناوبان بأن المبادئ التوجيهية وأساليب العمل تلك، من وجهة نظرهما المشتركة واستنادا إلى مشاورات مستفيضة مع الوفود، تتمتع بقدر كبير من القبول بين أعضاء الجمعية العامة، وأنهما مقتنعان بأنها تمثل أفضل إمكانية للتحرك قدما في عملية استعراض الولاية أثناء ما تبقى من العام.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتقدم إلى الرئيسين المناوبين بعظيم امتناني لهما على جهودهما التي لا تكل في المشاورات التي تكرما بإجرائها، وكذلك إلى كل الدول الأعضاء على مشاركتها بهمة في العملية. وأحث الدول الأعضاء على دعم تلك المبادئ التوجيهية، بالصيغة التي اقترحها الرئيسان المناوبان، لتيسير التقدم في استعراض الولاية فيما تبقى من السنة.

بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البندين ٤٦ و ١٢٠ من جدول الأعمال.

البند ٣٢ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/60/478/Add.2)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في إطار هذا البند صدر تقرير ثالث للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في الوثيقة A/60/478/Add.2.

معروض على الجمعية مشروع قرار أوصت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) باعتماده في الفقرة ٨ من تقريرها.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار المعنون ”استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات“.

وقد اعتمدت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) مشروع القرار من دون تصويت. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تود أن تحذو حذوها؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٢٨٩/٦٠).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وأود أن أبلغ الأعضاء بأن فريق الخبراء القانونيين قد رفع تقريرا سيصدر في الوثيقة A/60/980 تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٣٠٠/٥٩، المتخذ في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، والذي أقر توصية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام الواردة في تقريرها (A/59/19/Rev.1). واستنادا إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٣/٦٠ المتخذ في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الذي أيد توصيات اللجنة الخاصة الواردة في تقريرها (A/59/19)، أحيل تقرير فريق الخبراء القانونيين إلى رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، الذي سيحيله، بدوره، إلى رئيس اللجنة السادسة.

وفي رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أبلغني رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار، برسالة وجهها إلي، بأن التقرير لن يكون جاهزا حتى وقت ما من شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، أثناء الجزء الرئيسي من الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. لذلك سيكون من الضروري أن ترجئ الجمعية النظر في التقرير إلى الدورة المقبلة، حتى تتيح للجنة السادسة الفرصة لبحث التقرير في الدورة الحادية والستين.

هل لي أن أعتبر، بناء على ذلك، أن الجمعية العامة ترغب في إرجاء نظرها في تقرير فريق الخبراء القانونيين (A/60/980) إلى الدورة الحادية والستين، لإتاحة الفرصة للجنة السادسة للنظر في التقرير؟

تقرر ذلك.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت نظرها في تقارير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة).

أود فقط أن أقول بضع كلمات ختامية. أعلم أن العديد من الممثلين سيغادرون نيويورك خلال عطلة نهاية الأسبوع لحضور الاجتماع الهام الذي تعقده حركة عدم الانحياز، في هافانا. ولذلك أود أن أشكر أولئك الممثلين الذين سيغادروننا على تعاونهم معي وصداقتهم لي خلال رئاستي، التي ستنتهي يوم الاثنين الأسبوع المقبل.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.